

الخاتمة الخروج من المأزق

الكويت... مثلث الديمقراطية

إننا نعتقد اعتقاداً راسخاً أن مآزق الديمقراطية في الكويت هو عدم إيمان أركان الحكم بمبدأ الديمقراطية ، واقتناعهم الراسخ بعدم صلاحية المنهج الديمقراطي المحقق لمشاركة شعبية في الحكم ، لتسيير أمور المجتمع الكويتي .

فقد تبين لنا أن موقف أركان الحكم في دستور ١٩٦٢ هو نتاج قناعة سابقة على صدوره ، تنبئ عنها الأحداث الثابتة في سجل الزمن . فالحكم في الكويت في أهم وأغلب فتراته ، حكماً فردياً كما سبق لنا القول والبيان .

فمن أحداث عامي ١٩٣٨ و ١٩٣٩ وحتى يومنا هذا ، لم يشهد واقع الكويت قبول أركان الحكم للديمقراطية باستثناء المرحلة الواقعة بين إعلان الاستقلال و صدور الدستور . بل إن هذه المرحلة ذات الطبيعة الخاصة الملتصقة بفكر وتصرف وظروف حكم الشيخ عبدالله السالم «صاحب الفضل واليد البيضاء» ، هي بذاتها تنبئ عن وجود تيار قوي رافض لمبدأ المشاركة الشعبية «النسبية» في الحكم . ففي محاضر لجنة الدستور ، والمناقشات التي دارت في المجلس التأسيسي ، الدليل الواضح على ذلك . كما قدمت الأحداث السياسية المحلية أعوام ١٩٧٦ و ١٩٨٦ و ١٩٩٠ أدلة كافية تثبت استمرار سعي أركان الحكم لفرض قناعتهم .

ولقد ترتب على سيطرة تلك القناعة أن تذبذب أداء مجلس الأمة ، وعجزت تلك المؤسسة الدستورية عن تحقيق المهمة المطلوبة منها على أكمل وجه كما رأينا في الفصلين الأخيرين من هذا الكتاب . وبالطبع ، فإن هناك عوامل أخرى ساهمت في عدم تطور الممارسة النيابية ، منها : غياب الوعي بحقيقة الدور المطلوب من عضو مجلس الأمة ، وعدم وجود علاقة بين الناخب وعضو المجلس قوامها المتابعة والمحاسبة ، فضلاً عن ذلك ، فإن المجتمع الكويتي - بصفة عامة - لا يزال مجتمعاً قليلاً يمارس بعض أعضائه حق الانتخاب من منطلق «النخوة» ، في حين يهمل آخرون استعمال هذا الحق ويرون أنه «مشقة» لا داعي لها ، إضافة إلى وجود فئات لا تزال محرومة من ممارسة حق الانتخاب كالنساء ومن يطلق عليهم - خطأً - كويتيون بالتجنس .

ولا يعني ذلك كله - على الإطلاق - أن الدستور لا يناسب واقع المجتمع ، فنحن لم

نر تطبيقا سليما لذلك الدستور أساسا ، ولم نشعر أن أحدا قد بذل جهدا حقيقيا نحو تطوير المجتمع فكريا . وبعبارة أخرى نقول : إن السلطة المناط بها تطبيق الدستور وتحقيق أهدافه ونقل المجتمع من مرحلة «اللائق» إلى مرحلة الدولة النظامية القانونية كانت تخاصم الدستور وتهمل تطبيقه ، ومن ثم فلا عجب إن شهدنا ما قد يعتبر دليلا على استمرار قصور الفكر وتخلف الممارسة .

ونعيد القول إن تطبيق الدستور تطبيقا سليما نابعا من الاقتناع به ، كان كفيلا بإفراز شخصية مختلفة عن الشخصية الحالية للمواطن الكويتي التي تعيش حالة فقدان الهوية ، تلك الحالة التي ظهرت بسبب غياب القواعد الأساسية المكونة والموجهة لسلوك وفكر الفرد في المجتمع . .

إن دستور ١٩٦٢ هو وثيقة تضمنت صيغة مميزة لبناء مجتمع جديد . ورغم مرور الزمن ، فإن تلك الوثيقة لاتزال محتفظة بلمعانها وبريقها . .

ولكن . . .

إذا كان مأزق الديمقراطية - بل ومأزق الحكم - في الكويت هو غياب الإيمان بالديمقراطية ، فكيف يكون الخروج من ذلك المأزق؟ إن تعديل الدستور وتغيير منهج الحكم المختار أمر لن يتحقق بسهولة ويسر ، وسينجم عنه خصومة بين الشعب وأركان الحكم ، قد يترتب عليها مستقبلا - إن لم يكن على الفور - اضطراب شؤون الدولة ، فضلا عن أن تعديل الدستور هو - في نهاية المطاف - رغبة خاصة بأركان الحكم ، وهي رغبة سبق للشعب أن عبر عن رفضه لها ، لذلك ستكون نتيجتها الحتمية انعزال الحكم عن الشعب واضطراره لاتباع سياسات معقدة وخطرة - نشهد بعضها منها الآن - مثل تجشيع القبيلية - بمفهومها الواسع - وعقد التحالفات مع الفئات المختلفة ، الأمر الذي يلحق الضرر بالجميع حاكما ومحكوما .

وإذا كان الأمر كذلك ،

فهل هناك وسيلة متاحة لإقناع أركان الحكم بقبول الديمقراطية؟

يبدو أن هذا أمر صعب للغاية . .

فما هول الحل إذا؟

إن محاولة رسم طريق الخروج من المأزق يجب أن تعتمد على رؤية واضحة غير مشوشة ، أساسها الإيمان بأن مصلحة أركان الحكم ومصلحة الشعب يجب أن تلتقيا .

إن هناك قواعد راسخة تتحكم - أو يجب أن تتحكم - في العلاقة بين الحاكم والشعب ، أولها وأهمها على الإطلاق ، تلك الحقيقة الواضحة لدى الجميع والمتمثلة في أن استمرار حكم الأسرة ودعمه هو الخيار الأفضل ، فليس هناك من يسعى إلى تغيير نظام الحكم ، بغض النظر عن الدوافع التي قد تختلف من شخص لآخر . ولا أعتقد أن هناك حاجة إلى تقديم الدليل على وجود تلك الحقيقة ، لكننا نشير إلى تمسك الشعب بحكمه الشرعي أثناء الاحتلال وبعد زواله ، وإذا كان تمسك الشعب بحكمه أثناء الاحتلال قد تفرضه أمور عديدة ، فإن ذلك التمسك بعد التحرير وعدم سعي الشعب إلى تغيير نظام حكمه أو تقليص صلاحياته بل وحتى عدم إبداء ردود فعل كانت متوقعة تتمسك بالمحاسبة وتحديد المسؤولية ، هو دليل أكيد على رغبة الشعب في استمرار حكم الأسرة ، رغم أن مسؤولية الكارثة لا يمكن التنصل منها على الإطلاق تحت أي حجة أو تبرير ، فالخدعة والغدر والوعود الكاذبة . . كل ذلك لا يمكن أن يدرأ مسؤولية أركان الحكم . ورغم ذلك ، ورغم أن الشعب يدرك هذه الحقيقة ، فإنه لا يزال يقبل استمرار حكم الأسرة . ومن هنا فإن النتيجة المنطقية التي يجب أن تفرزها تلك الحقيقة هي وجوب أن يشعر أركان الحكم بالأمان ، فليس هناك خطر داخلي على نظام الحكم ولم يكن هناك مثل ذلك الخطر في أي مرحلة في حياة المجتمع الكويتي . هذا الأمان الذي يجب أن يشعر به أركان الحكم يفرض عليهم السعي لخدمة الشعب ، وخدمة الشعب لا تتحقق في توفير الخدمات المرفقية فقط ، وإنما بالالتزام بمنهج الحكم المختار كما هو وارد في الدستور وعدم الانقلاب عليه أو محاولة إفراغه من محتواه .

فالحكم في الكويت ليس بحاجة إلى تدعيم السلطة ، وإذا كان هناك من يرى غير ذلك ، فإنه يسعى إلى تدمير الحكم ذاته ، والمجتمع معه . وعندما يشعر المجتمع بقرب ذلك ، فإنه لا ملامة إن تغيرت النظرة إلى حكم الأسرة . إن الشعور بالأمان يجب ألا

يترتب عليه الإصابة بمرض «غرور السلطة» . ويجب إدراك أن خير وسيلة لدعم حكم الأسرة هي زيادة الارتباط بالشعب والابتعاد عن كل ما من شأنه أن يخرج العلاقة بين الحكم والشعب عن طبيعتها . إن طبيعة العلاقة هي القاعدة الثانية التي نعتمد عليها في محاولة رسم طريق الخروج من المأزق ، فحكم الأسرة لم يفرض علي الكويت فرضاً ، وأساسه الاختيار والاتفاق حين اختار أهل الكويت الحاكم الأول ، ومن ثم فإن مسعى أركان الحكم لفرض إرادتهم على الشعب ، وتحديد أسلوب إدارة شؤون الدولة ، والافراد بتلك الإدارة ، هو مسعى يتعارض مع أساس نشأة حكم الأسرة ويخالف ما هو مستقر في الوجدان .

أما القاعدة الثالثة فهي حقيقة واضحة وضوح شمس النهار ، تتمثل في أن هناك أخطاء كبيرة وكثيرة ارتكبت ، وأن البلاد تعاني من أوجاع وهموم تفوق حجمها . . سببها الأساسي هو أخطاء الإدارة التي تسيطر عليها معايير ومفاهيم لا تخدم الصالح العام بل على العكس من ذلك فهي تدفع إلى المزيد من المشاكل . ويترتب على تلك الحقيقة وجوب الاعتراف بأن هناك حاجة ملحة لإصلاحات جذرية في منهج الحكم ومبادئه ، وأنه لا بد من إدخال تغيير كبير على الفكر المسيطر على إدارة شؤون البلاد ، وهذا التغيير لن يتحقق إلا من خلال إتاحة الفرصة للشعب كي يشارك في الحكم مشاركة فعلية . ونحن نعلم أن الدستور لم يتبن نظاماً ديمقراطياً متكاملًا وإنما ابتدع ما يمكن تسميته «بديمقراطية خاصة» كان لأركان الحكم دور كبير في وضع حدودها ، ومع ذلك فإن تلك الديمقراطية الخاصة لم تطبق على الإطلاق . ومن هنا فإن ما تعاني منه البلاد إنما يرجع لسيطرة الفكر الواحد ، ومن المؤكد أن دعم ذلك الفكر وتعزيز سيطرته من خلال تعديل الدستور أو بأي وسيلة أخرى ، لن يؤدي إلا لمزيد من الأوجاع والمشاكل ، وسينجم عنه تهديد حقيقي للوحدة الوطنية .

ختاماً نقول : إنه إذا كان أركان الحكم قد شهدوا لأهل الكويت بأنهم «قد أثبتوا ساعة الشدة أنهم أسرة واحدة قولاً وعملاً فالتفوا حول قيادتهم التي هي منهم وإليهم ووقفوا صفوا واحداً كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً ، فأكدوا بذلك أصالة

معدنهم ونقاء جوهرهم وإدراكهم الواعي لمصلحة الكويت العليا ، وتساموا بوطنيتهم الصادقة وشهامتهم الأصيلة وخلقهم الرفيع فوق كل محاولات الدس والوقیعة والانتهازية . . » .

إذا كان ذلك ما قرره سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء في المؤتمر الشعبي الذي عقد في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية حين ضاعت الكويت تشرذ أهلها . .
فإننا نريد أن يدرك أركان الحكم أننا نتوق إلى يوم نشهد - نحن - لهم فيه بأنهم من الشعب وإليه قولا وعملا . .
إننا نريد أن يدرك أركان الحكم أنه إذا كان واقع المجتمع - في حاضره - غير مستقر . .
فلا بد أن يكون المستقبل شديد الغموض .
